

تحولات الشراكات الدولية في إفريقيا: قراءة تحليلية في الدور الروسي والصيني بين متطلبات الأمن
ومسارات التنمية

**Shifts in international partnerships in Africa, An Analytical
Perspective on the Russian and Chinese roles between Security
requirements and Pathways to development**

بوهالي سهام¹

¹ جامعة الجزائر 3، bouhali.sihem@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2026/04/15

تاريخ القبول: 2026/03/21

تاريخ الاستلام: 2026/01/05

ملخص:

شهدت القارة الإفريقية تحولات جيوسياسية عميقة فرضتها المنافسة بين القوى الدولية الكبرى؛ وفي مقدمة هذه القوى تبرز روسيا والصين بوصفهما فاعلين مؤثرين يسعيان إلى تعزيز نفوذهما عبر أدوات أمنية واقتصادية متشابكة. ففي حين تعتمد الصين على استثمارات واسعة ضمن "مبادرة الحزام والطريق"، توظف روسيا أدوات القوة الصلبة كالانتشار العسكري والتعاون الأمني والدعم التقني، وقد أدى هذا التداخل بين الأمن والاقتصاد إلى نشوء نمط جديد من العلاقات الدولية في إفريقيا يمكن وصفه بـ "العسكرة الاقتصادية"، حيث تتكامل المصالح الأمنية والاقتصادية لتحقيق نفوذ مستدام.

كلمات مفتاحية: الشراكات الأمنية؛ مبادرة الحزام والطريق؛ أدوات القوة الصلبة؛ الهيمنة الناعمة؛ القارة الإفريقية.

Abstract:

The African continent has undergone significant geopolitical shifts shaped by competition among major global power. In this context, Russia and China have emerged as key actors, seeking to consolidate their influence through interrelated security and economic instruments.

While China bases its approach on large-scale investment within the framework of Belt and Road initiative, Russia mobilizes hard power and tools such military deployment, security cooperation and technical support. The

convergence of security and economic affairs has given rise to a new pattern of international relations in Africa that may be described as economic militarization, where security and economic interests are used synergistically to achieve sustainable influence.

Keywords: Security partnerships; Belt and Road initiative; hard power tools; soft power; African continent.

المؤلف المرسل: سهام بوهالي، bouhali.sihem@univ-alger3.dz

مقدمة:

تُعد الشراكات الأمنية الروسية والصينية في إقليم الشرق الأوسط جزء من استراتيجيات توسع نفوذ كل من الدولتين في المنطقة، والتي تتمتع بأهمية جيوسياسية واقتصادية كبيرة بسبب موقعها الاستراتيجي وثرواتها الطبيعية، خاصة النفط والغاز؛ حيث في ظل التطورات الجيوسياسية المتسارعة على الساحة الدولية، تسعى كلا من روسيا والصين إلى تعزيز وجودهما الأمني والعسكري، الذي يُعد بوابة رئيسية بين أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط، كما تُعتبر هذه المنطقة ذات أهمية إستراتيجية لضمان أمن الطاقة، وتعزيز النفوذ السياسي، وحماية الممرات البحرية الحيوية مثل مضيق جبل طارق وقناة السويس.

تهدف روسيا من خلال الشراكات الأمنية، إلى تعزيز تواجدتها العسكري عبر اتفاقيات تدريب وتزويد الأسلحة، بينما تركز الصين على تعزيز التعاون الأمني في إطار مبادرة "الحزام والطريق"، مع التركيز على حماية استثماراتها الاقتصادية ومصالحها التجارية، فتُظهر هذه الشراكات تزايد الاعتماد المتبادل بين دول إفريقيا وهاتين القوتين العالميتين، مما يُعيد تشكيل التحالفات التقليدية في المنطقة.

عليه، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذا التكامل الروسي-الصيني، وفهم آثاره على الدول الإفريقية وكذا على توازنات القوى الدولية داخل القارة، لذا تنطلق إشكالية البحث كما يلي:

إلى أي مدى يسهم التكامل بين الشراكات الأمنية والاقتصادية الروسية-الصينية في تعزيز

النفوذ الاستراتيجي لكلا الدولتين داخل القارة الإفريقية؟

تنبثق عن هذه الإشكالية الفرضية الآتية:

يشكل الوجود الروسي الأمني عاملا مكملا للمشاريع الاقتصادية الصينية في دول تعاني

هشاشة أمنية.

تتمثل أهداف البحث في تحليل أبعاد الشراكات الأمنية والاقتصادية الروسية-الصينية في إفريقيا،

مع توضيح طبيعة العلاقة بين موسكو وبكين (تعاون - تنافس - تكامل).

اعتمدت دراستنا على المناهج الآتية: **المنهج التحليلي-الوصفي**: لوصف أنماط النفوذ الصيني

والروسي؛ **المنهج المقارن**: لمقارنة الأدوات الأمنية الروسية بالأدوات الاقتصادية الصينية.

تنقسم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: روسيا في قلب الديناميكيات الأمنية الإفريقية

المحور الثاني: الشراكة الأمنية الصينية في إطار الهيمنة الناعمة

المحور الثالث: تقييم التكامل الروسي- الصيني في القارة الإفريقية

أولا: روسيا في قلب الديناميكيات الأمنية الإفريقية

عادت روسيا إلى الساحة الإفريقية بقوة، حيث بدأ الرئيس فلاديمير بوتين هذه العودة بجولة إفريقية

في عام 2006 شملت جنوب إفريقيا والجزائر والمغرب، فجاءت هذه الخطوة في سياق تراجع النفوذ

الروسي في مناطق نفوذها التقليدية بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، مما دفع موسكو إلى تعزيز

وجودها في إفريقيا عبر أدوات اقتصادية وأمنية. تتمتع روسيا بميزة نسبية في القارة الإفريقية بسبب غياب

الإرث الاستعماري، مما يسهل عليها بناء شراكات دون إثارة الحساسيات التاريخية التي تواجهها القوى

الغربية، وتعتمد الإستراتيجية الروسية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية، مما

يجعلها شريكا جذابا مقارنة بالغرب، الذي غالبا ما يُنتقد لشروطه وقيوده في التعاون؛ كما تركز روسيا على

الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي تربطها علاقات تاريخية مع الاتحاد السوفيتي السابق، حيث تعزز

شراكاتها الأمنية والاقتصادية، خاصة في قطاعات التعدين والطاقة، أيضا تلعب شركة الأمن الخاصة

"فاغنر" دورا محوريا في تنفيذ الأجندة الروسية، مما يعكس طموح موسكو لتوسيع نفوذها الجيوسياسي وترسيخ وجودها في القارة.

1. التعاون الأمني والعسكري:

تمتلك روسيا مجموعة من العناصر التي تسمح لها بتثبيت نفسها في القارة؛ حيث أبرمت روسيا نحو عشرين اتفاقية عسكرية مع حكومات إفريقية؛ وعلى المستوى العالمي، تعد روسيا المورد الرئيسي للأسلحة للدول، وهو تصنيف ينطبق على القارة الإفريقية، بين عامي 2012 و 2017، أين تضاعفت مبيعات الأسلحة الروسية إلى الدول الإفريقية،¹ أمّا ما بين الفترتين 2015-2019 و 2020-2024 فقد انخفضت صادرات الأسلحة الروسية بنسبة 64%؛ عليه فإنّ بدأ انخفاض صادرات الأسلحة الروسية كان قبل غزوها الكامل لأوكرانيا في عام 2022، حيث في عامي 2020 و 2021، كانت أحجام الصادرات أقل بكثير (أين تراوحت بين 22% و 73% أقل) مما كانت عليه في أي عام من العقدتين السابقتين (أي 2000-2019)، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض الطلبات من الصين والهند، في عام 2024، ظل حجم صادرات الأسلحة الروسية عند نفس المستوى تقريبا الذي كان عليه في عام 2023، والذي كان أقل بنسبة 47% عن عام 2022، ومن المرجح أن يكون الانخفاض منذ عام 2022 مرتبطا في الغالب بقرار روسيا إعطاء الأولوية لإنتاج الأسلحة الرئيسية لقواتها المسلحة على تلك المخصصة للتصدير، وآثار العقوبات التجارية متعددة الأطراف المفروضة عليها، وزيادة الضغط من الولايات المتحدة وحلفائها على الدول لتجنب شراء الأسلحة الروسية، غير أنه سلمت روسيا أسلحة رئيسية إلى 33 دولة في الفترة 2020-2024، وذهب ما مجموعه 74% من صادرات الأسلحة الروسية إلى دول في آسيا وأوقيانوسيا، و 12% إلى دول في إفريقيا، و 7.4% إلى أوروبا (أرمينيا وبيلاروسيا وصربيا)، و 6.4% إلى الشرق الأوسط، وتوزعت ثلثا صادرات الأسلحة الروسية إلى ثلاث دول في تلك الفترة: الهند (38%)، والصين (17%)، وكازاخستان (11%)، إذن مستوى تسليمات الصادرات الروسية المعلقة منخفض مقارنة بمستوى تسليمات الولايات المتحدة الأمريكية؛ كما أنّها أقل بكثير من مستوى تسليمات فرنسا

وكوريا الجنوبية لعدة فترات من الأسلحة؛ وذلك وفقا لما جاء في بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.²

علاوة على ذلك، مثلت مبيعات الأسلحة الروسية الحصة الأكثر أهمية قبل الصين والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وفي هذه الفترة نفسها، جاءت 29٪ من الأسلحة المستوردة إلى القارة من روسيا، بالإضافة إلى بيع الأسلحة من البلاد وتقديم الدعم الفني والعسكري للقوات المسلحة الإفريقية، ومن خلال فاغنر، تشتبك البلاد مع عناصرها شبه العسكرية في كل مكان تقريبا؛³ لكن انخفضت واردات الدول الإفريقية من الأسلحة الرئيسية بنسبة 44٪ بين عامي 2015-2019 و 2020-2024، ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض واردات الأسلحة من أكبر مستوردين في المنطقة: الجزائر (-73٪) والمغرب (-26٪)، إذن انخفضت واردات الجزائر من الأسلحة في الفترة 2020-2024 بعد أن بلغت ذروتها في الفترة 2015-2019؛ بين عامي 2005-2009 و 2010-2014، زادت واردات المغرب من الأسلحة بأكثر من 10 مرات (+1164٪)، لكنها انخفضت في كل فترة منذ ذلك الحين بناء على عمليات التسليم المعلقة؛ وبينما شكلت مالي 54٪ من تلك الواردة من روسيا.

عليه، كان الموردون الرئيسيون لإفريقيا في الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024 هم روسيا (التي تمثل 21٪ من واردات إفريقيا من الأسلحة الرئيسية)، والصين (18٪)، والولايات المتحدة الأمريكية (16٪)، كما استحوذت دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على 2.2٪ من الواردات العالمية من الأسلحة الرئيسية في الفترة 2020-2024، وكانت وارداتها المجمعة من الأسلحة أعلى بنسبة 4.2٪ مما كانت عليه في الفترة 2015-2019، ولكنها أقل بنسبة 42٪ مما كانت عليه في الفترة 2010-2014، وكذا ارتفعت واردات دول غرب إفريقيا بشكل حاد على مدى السنوات الـ 15 الماضية مع تدهور الوضع الأمني في العديد من تلك الدول. في الفترة 2020-2024، كانت واردات الأسلحة من قبل دول غرب إفريقيا أعلى بنسبة 100٪ مما كانت عليه في الفترة 2015-2019، وأعلى بنسبة 82٪ مما كانت عليه في الفترة 2010-2014، ويعزى الارتفاع الحاد خلال هذه الفترات في المقام الأول إلى الزيادات الكبيرة في واردات الأسلحة من قبل بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والنيجر

والسنغال؛ وكانت نيجيريا إلى حد بعيد أكبر مستورد للأسلحة بين دول غرب إفريقيا، كما تواصلت عمليات شراء الأسلحة من: بنين، الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، موريتانيا، نيجيريا، سيراليون والطوغو، كذلك كانت معظم هذه الأسلحة على شكل مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية، التي تبرعت بأسلحة لبوركينا فاسو ومالي والنيجر قبل الانقلابات والتغيرات في السياسة الخارجية في هذه الدول التي حدثت خلال هذه الفترة.⁴

يقال إن الإستراتيجية الروسية في إفريقيا تنقسم إلى مرحلتين رئيسيتين، وتتدخل الدولة في البداية من خلال العنصر الأمني والعسكري باستخدام كافة مواردها وكذلك من خلال تقديم المساعدة لشركائها؛ وبعد ذلك، تستخدم موسكو وجودها الأمني للوصول إلى قطاعات اقتصادية أخرى ذات أهمية إستراتيجية لمصالحها الجيوسياسية، حيث تمكن فلاديمير بوتين من نقل الأسلحة على الرغم من الحظر على تجارة الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2013، بالإضافة إلى ذلك، تم ضمان أمن رئيس إفريقيا الوسطى من قبل روسيا، التي عينت مستشارا أمنيا روسيا للتحايل على أي محاولة لتهرب الأسلحة، كما ساهمت موسكو في تدريب قوات الأمن التي تضمن حماية الرئيس، والسودان هي الدولة الإفريقية الأخرى التي تمثل مصلحة إستراتيجية للنفوذ الروسي المتجدد في القارة؛ وإلى جانب دول عربية أخرى، دعمت موسكو الجيش للإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، وتم تدريب القوات السودانية على يد شركة فاغنر، وفي كل هذه الحالات، تأتي المساعدات العسكرية التي يقدمها الكرملين عبر إستراتيجية اختراق الدول من خلال الجانب الأمني. ونتيجة لذلك، تعمل موسكو على بناء علاقات قوية مع الحكومات الحالية أو المستقبلية، وبالتالي توسيع نفوذها وضمان الشراكات في العديد من المجالات.

روسيا أيضا نشطة للغاية فيما يتعلق بمشاركتها في عمليات السلام، وبالإضافة إلى مساهمتها في صندوق السلام الإفريقي، حيث تولي موسكو اليوم أهمية كبيرة لمشاركتها في تدريب العسكريين والأمنيين من خلال إرسال قوات في إطار الأمم المتحدة، وعلى المستويين الدبلوماسي والسياسي، يتعاون الروس بشكل متزايد مع نظرائهم الأفارقة؛ كما يتضح من القمة الروسية الإفريقية التي عقدت في سوتشي عام

2019، والتي تمكن خلالها القادة الروس من مقابلة حوالي خمسين من نظرائهم الأفارقة وإبرام اتفاقيات تجارية مع العديد منهم؛ إنّ هذه القمة التي جمعت القارة بأكملها تمثل المكانة التي تحتلها روسيا اليوم بالنسبة للزعماء الأفارقة، وفي عام 2018، تمكن العديد من القادة الأفارقة من التحدث مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف (Sergueï Lavrov) خلال منتدى سانت بطرسبرغ⁵.

2. التعاون الاقتصادي في مجال الطاقة:

تمثل استثمارات الطاقة أيضا أحد أعظم دوافع روسيا في القارة الإفريقية، ومن خلال العديد من الاستثمارات، في قطاعات متنوعة مثل الطاقة النووية والغاز والنفط، أين أطلقت موسكو دبلوماسية حقيقية في مجال الطاقة، ونتيجة لذلك فإن روسيا تتواجد في العديد من الدول الإفريقية مثل ليبيا ومدغشقر وموزمبيق ومصر، ويتم ملاحظة وجودها بشكل رئيسي من خلال الشركات الكبيرة المتخصصة في المواد الهيدروكربونية أو الموارد الطبيعية بشكل عام. وفي إثيوبيا، تخطط روسيا لإنشاء مركز للطاقة النووية لجعل البلاد مركزا للطاقة في القارة، كما أنه في عام 2018، حولت موسكو اهتمامها نحو الصناعة الوطنية الجزائرية وأبرمت اتفاقية لتوريد النفط مع الجزائر، وبالفعل في عام 2006، بدأت روسيا عودتها إلى القارة، وذلك بشكل رئيسي من خلال شريكها الجزائر في قطاع الهيدروكربونات؛ وهكذا، اكتشفت شركة الطاقة الروسية العملاقة غازبروم ثلاثة حقول للغاز، وفي إطار عقد 2018، استفادت شركة سوناطراك [الشركة الوطنية الجزائرية لإدارة النفط]، من نقل المعرفة التقنية والخبرة من شركة ترانسنت، وهي شركة روسية تنقل النفط عبر خطوط الأنابيب.

كما يعد قطاع الطاقة قضية سياسية للغاية بالنسبة لكلا من مصر وروسيا لأنه يمثل نوعا من الاستقلال، تشير هذه الاتفاقية إلى بناء سد أسوان من قبل الاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، وقد اتخذ الأخير رمزا لاستقلال مصر تجاه الغربيين. وفي الواقع، خططت موسكو لإنشاء منطقة صناعية روسية خالصة في مصر باستثمار قدره سبعة ملايين دولار، لأنه توفر القاهرة موقعا يُحسد عليه لروسيا للوصول ليس فقط إلى الأسواق الإفريقية ولكن أيضا إلى أسواق المنطقة الشرقية،⁶ وفي عام 2015 أدت زيارة الرئيس بوتين لمصر إلى توقيع اتفاقية حكومية دولية لبناء أول محطة للطاقة النووية في البلاد، حيث

يقدر تمويل المشروع بقيمة 30 مليار دولار أي 85 بالمائة من روسيا و 15 بالمائة من مصر من خلال استثمارات خاصة، [تم تنفيذه خلال عام 2022 من قبل المشغل الروسي روساتوم].

كما قالت مصادر أنه يتم صرف دفعات من القرض الروسي وفقا لتقدم الأعمال وبحسب الاتفاق المبرم بين مصر وروسيا، ويتم عرض تقرير شهري بالتنسيق بين الجانبين لمتابعة الجدول الزمني وتقدم الأعمال التنفيذية بالمشروع من توريدات احتياجات المشروع وأعمال فحص واختبارات لمهمات سيتم توريدها، وإن دفعات القرض الروسي المخصص التي صرفت لتنفيذ الأعمال المختلفة بموقع المشروع تجاوزت قيمتها مليار دولار.⁷

قبل بضع سنوات، بدا الروس متخلفين كثيرا عن الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي من حيث الاستثمارات الاقتصادية. وفي عام 2010، بلغت التجارة بين روسيا ودول جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا 1.8 مليار دولار فقط من الرقم العالمي؛ وفي عام 2018، ارتفع تدفق التجارة إلى 20 مليار دولار، وبالإضافة إلى ذلك، تمثل روسيا شريكا رئيسيا للقارة من حيث الواردات بعد الصادرات الروسية المخصصة للقارة وصلت إلى 3 مليارات دولار في 2018؛ أما الواردات الروسية من القارة الإفريقية، فتمحور بشكل رئيسي حول المنتجات الزراعية والطاقة.⁸

هكذا، تميزت السنوات الأخيرة بحضور روسي ملحوظ في القارة، أين تمكنت موسكو من التأثير في الدول القريبة تاريخيا من الغرب، ومن خلال الشراكات العسكرية والأمنية وحتى في مجال الطاقة، تمكن الروس من تأكيد أنفسهم إلى جانب القوى الكبرى في إفريقيا.

3. روسيا ما بعد الثورات العربية من مكافحة الإرهاب إلى ميسر للحوار الليبي الداخلي:

أيّدت روسيا في عهد الرئيس ديميتري ميدفيديف، فرض عقوبات دولية محدودة على ليبيا بقيادة معمر القذافي في أعقاب جولة جديدة من الاحتجاجات في بنغازي بليبيا في أواخر عام 2010 ومع ذلك، وعلى النقيض من الدول الغربية الرائدة، ولكن بالتنسيق مع بعض أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - الصين وألمانيا والبرازيل - امتنعت موسكو عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1973،

الذي تمت الموافقة عليه في 17 مارس 2011 أين مهد هذا القرار الطريق للتدخل العسكري في ليبيا من قبل تحالف بقيادة فرنسا والمملكة المتحدة، مع أدوار نشطة من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، كما شاركت فيه إيطاليا وإسبانيا ودول أوروبية أخرى وقطر، ولقد كان من الواضح أن التدخل العسكري في ليبيا عام 2011 كان يهدف إلى الإطاحة بنظام القذافي؛ وقد عارضت روسيا، مثلها في ذلك كمثل الدول العربية مثل مصر والجزائر، التدخل بشدة وأصررت على أن تفويض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يسمح فقط بحماية المدنيين، وليس تغيير النظام.

كان الجانب الوحيد الذي يمكن التعرف عليه في سياسة روسيا بشأن الأزمة الليبية حتى أواخر عام 2015، هو النفور الدبلوماسي من التدخل العسكري الخارجي الذي تجاوز حدود تفويض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والتركيز القوي على العقاب الوخيمة الناجمة عن انهيار الدولة في ليبيا؛ ولم تتم دعوة روسيا إلى الاجتماعين الأولين - في الدوحة وروما - لمجموعة الاتصال بشأن ليبيا، التي أنشئت في لندن في مارس 2011 والتي تتكون من ممثلين عن 40 دولة والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، ورفضت موسكو الدعوات إلى الاجتماعات التالية في أبو ظبي وإسطنبول، وانتقدت استخدام مجموعة الاتصال كوسيلة لتجاوز وتهميش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يجب أن يستمر في لعب دوره المركزي بالكامل في حل الأزمة الليبية وميل مجموعة الاتصال إلى دعم أحد أطراف الصراع المدني الدائر في ليبيا.

في ضوء ما حدث، قد يُنظر إلى هذا باعتباره إشارة مبكرة إلى أنّ موسكو كانت تفكر بالفعل في دور وساطة مستقبلي في ليبيا، مع إطالة أمد الفوضى والصراع في البلاد؛ لكن أكدت موسكو بشكل منهجي على الصلة بين انهيار الدولة في أي مكان وخاصة إذا كان نتيجة لتغيير النظام بالقوة والفوضى التي تترتب على ذلك، وتآكل الحدود، وانتشار العنف وعدم الاستقرار في المنطقة وخارجها، باعتبارها بمثابة فراغ مزعزع للاستقرار قد يملأه الإرهابيون، وتحدي أوسع وأكثر إشكالية من الإرهاب نفسه؛ وعندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط، فإنّ روسيا تعزو رسمياً "فترة الاضطرابات التي تمر بها هذه المنطقة" إلى الممارسة الخاطئة المعروفة باسم "الهندسة الجيوسياسية"، والتي تشمل التدخل في الشؤون الداخلية للدول

ذات السيادة وتغيير الأنظمة، والتي أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في مستوى التهديد الإرهابي، وتعتبر ليبيا على وجه الخصوص الحالة الواضحة للتأثيرات المزعزعة للاستقرار للتدخل العسكري من قبل القوى الخارجية: من خلال "قصف ليبيا والإطاحة بحكومتها"، وقد ساعدت الجهات الفاعلة المتدخلة في تحويل البلاد إلى ممر عبور للإرهابيين وتجار الأسلحة والمهاجرين غير النظاميين.⁹

إذن، رغم ذلك فقد تطور دور روسيا في التعاون الدولي (المتعدد الأطراف) بشأن ليبيا حيث انخرطت بشكل مباشر على مستوى الأمم المتحدة، إدراكاً منها أنه بغض النظر عن مدى محدودة مصالحها المباشرة في ليبيا، فإنها لا تستطيع أن تنأى بنفسها عن الأزمة أو تفويض إدارتها للآخرين، لقد نظرت موسكو إلى إهمالها السابق باعتباره سمح للدول الغربية بتمديد وإساءة استخدام تفويض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 2011 وبسبب خيبة أملها في تعثر تنفيذ اتفاق الصخيرات وعدم شموله، انتقلت موسكو على مستوى الأمم المتحدة من نهج عدم التدخل إلى نهج أكثر نشاطاً؛ وانخرطت روسيا مع المبعوث الخاص الجديد للأمم المتحدة إلى ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا غسان سلامة؛ في زيارته الأولى لموسكو في 15 سبتمبر 2017، اتفق الطرفان على إجراء حوار منتظم حول عملية السلام في ليبيا، حيث جرت الزيارة قبل خمسة أيام من إعلان سلامة عن خارطة الطريق الجديدة للأمم المتحدة (خطة عمل ليبيا) للأجل الوصول لحل تفاوضي للأزمة الليبية.¹⁰

إنّ العودة الجزئية لروسيا إلى الشرق الأوسط، والتي ترجع في الأغلب إلى مشاركتها غير التقليدية في سوريا، التي تعد عملياتها العسكرية الوحيدة خارج أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب الباردة، لكن لا ينبغي لها أن تحجب عن الأذهان تحويلين جوهريين لا يقلان أهمية في نهجها تجاه الشرق الأوسط، وكلاهما وثيق الصلة بتطور السياسة الروسية تجاه ليبيا؛ بين تسعينيات القرن العشرين وحتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أين تأثرت السياسة الروسية في الشرق الأوسط، ونهجها تجاه القوى الإسلامية داخل وخارج الحكومة، بشكل مفرط وسلي بالمخاوف بشأن التطرف السلفي الجهادي في شمال القوقاز، أما بعد 2010 هدأ الصراع في شمال القوقاز، حيث أصبح العنف مجزأ

ومنخفض النطاق، وكان هذا جزئيا نتيجة للاستخدام الفعال للقوات الشيشانية التقليدية الإثنية الطائفية الموالية ضد المتشددين السلفيين الجهاديين، ومع تراجع الصراع في شمال القوقاز، ربما كان من الممكن أن يكون هناك المزيد من التطرف السلفي الجهادي هناك، وربما كان التحسن الأكبر في سياسة روسيا في الشرق الأوسط هو "تطبيع" معين لنهجها تجاه القوى الإسلامية المعتدلة نسبيا في مختلف أنحاء المنطقة وإدراك الحاجة إلى التمييز بينها وبين الجهاديين العنيفين.

إلى جانب تبني روسيا التقليدي للبراغماتية والانتهازية في الشرق الأوسط، أدى هذا إلى استعداد موسكو للتواصل مع بعض هذه القوى، كما يتبين من اتصالاتها الدبلوماسية مع حركة حماس الفلسطينية أو المشاورات الدورية مع مختلف جماعات المعارضة السورية. وعلاوة على ذلك، عقدت موسكو أيضا اتصالات مع جماعات إسلامية أكثر تطرفا معارضة للجهادية السلفية العابرة للحدود الوطنية، على سبيل المثال مع طالبان في أفغانستان.¹¹

إذن، فقد عززت روسيا وجودها بشكل لافت في عدة مناطق إستراتيجية بالقارة الإفريقية، بدءا من إفريقيا الوسطى في قلب القارة، مروراً بشمالها في ليبيا، ووصولاً إلى منطقة الساحل التي تكتسي أهمية جيوسياسية متزايدة بفضل ثروتها المعدنية الهائلة؛ فبعد تعزيز نفوذها في مالي وبوركينا فاسو وغينيا، تتجه أنظارها أيضا إلى النيجر، التي قد تنضم إلى قائمة الدول التي انقلبت على محور باريس-واشنطن، وعلى الرغم من أن قادة الانقلابات قد لا يعلنون صراحة عن تحالفهم مع روسيا، إلا أن إزاحة حلفاء رئيسيين لفرنسا من السلطة يُعد انتصارا كبيرا لموسكو، التي تعتمد سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بينما تقدم في الوقت نفسه عروضاً مغرية للقادة الجدد في مجالات الأسلحة والأمن والمساعدات الغذائية.

تسير الصين، الحليف الاستراتيجي لروسيا من جهتها، على نفس النهج في القارة الإفريقية، حيث تُعد أكبر مستثمر أجنبي في عمق إفريقيا، حيث بدأت الصين مسيرتها بخطوة بارزة عبر استثمارات ناجحة في استخراج النفط السوداني في نهاية القرن الماضي، مما مهد الطريق لتوسعها في دول مثل تشاد والنيجر. بفضل هذه الاستثمارات، تمكنت الصين من تعزيز سيطرتها على سوق النفط في منطقة الساحل

وإفريقيا وشمالها بخاصة في ليبيا، مما يعكس إستراتيجيتها الطموحة لتعزيز نفوذها الاقتصادي والجيوستراتيجي في واحدة من أكثر المناطق الغنية بالموارد الطبيعية في العالم.

ثانيا: الشراكة الأمنية الصينية في إطار الهيمنة الناعمة

إنّ الشراكة الأمنية الصينية في إطار الهيمنة الناعمة تُعد نموذجا فريدا يعكس إستراتيجية بكن في توسيع نفوذها العالمي دون الاعتماد الكلي على القوة العسكرية المباشرة، بل من خلال أدوات اقتصادية وثقافية ودبلوماسية في إقليم إفريقيا، حيث تعتمد الصين على هذه الإستراتيجية لتعزيز وجودها الأمني بشكل غير مباشر، مع الحفاظ على صورة دولة تسعى للتعاون المتبادل والتنمية المشتركة؛ وفيما يلي تحليل لهذا النهج.

1. أهمية العلاقات الصينية-الإفريقية ضمن الإستراتيجية الجديدة للتعاون:

تمثل القارة الإفريقية مجالا إستراتيجيا للصين ولهذا اتخذت العديد من الآليات السياسية والأمنية والاقتصادية لتدعيم نفوذها في القارة الإفريقية، ومن جانب آخر لا يمكن إغفال المصالح الاقتصادية للصين في إفريقيا ولاسيما البترول والمواد الخام، فإنّ (دبلوماسية النفط) التي تنتهجها الصين تهدف أساسا إلى ضمان حصول الصين على وارداتها من البترول وهذا يمثل تحديا للغرب أولا من حيث استجابتها لمصالح الصين المتزايدة وثانيا كيفية موائمة الدول الغربية سياستها الخارجية بحيث تظهر أكثر جاذبية للشركاء الأفارقة.

لهذا، فإنّ الجدل حول دور الصين في إفريقيا يوضح مشاكل العلاقات الدولية التقليدية المرتبطة بالمنافسة على الموارد والتوازن بين المكاسب النسبية المطلقة من التعاون المشترك، حيث يميل العديد من الباحثين إلى اعتبار الدول الإفريقية هي دول متلقية سلبية إزاء التصرفات الخارجية وأنها مجرد ستارة خلفية تسعى من أمامها الدول الأكبر فيما يسمى "بالهرولة نحو إفريقيا"، وهي الدول التي تريد كسب مواردها ومزاياها الاقتصادية.

مثل هذه الرؤية تميل إلى تجاهل مسألة أنّ الهرولة الجديدة تفتح المجال لإمكانية تقويض الدول الإفريقية ذاتها، وذلك يتيح الفرصة للتنافس على المصالح ضد بعضها البعض.

ما يعني، أنّ صعود الصين في القارة الإفريقية يوحى بتغيير مسار العلاقات الدولية حيث أصبحت إفريقيا ضمن مركز الاهتمام في النظام الدولي، وذلك راجع إلى ما يلي:¹²

1- أنّ القارة الإفريقية ستظل موقع نفوذ للدول الغربية؛

2- إنّ محاولة القوى الخارجية تدعيم نفوذها في القارة الإفريقية، عن طريق الهرولة

الاستعمارية وشن الحروب الباردة بالوكالة، يتيح فرصة أمام الدول الإفريقية للمفاضلة بين الصين والغرب والاستفادة من مصالح تلك الدول لمصلحتها الخاصة.

اتهم المنتقدون الأفارقة وغيرهم الصين بتبني نهج "نيو كولونيالي" في التعامل مع القارة الإفريقية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق باستغلال مواردها الطبيعية ذلك أنّ الكثير من الدول الإفريقية ترغب أن تقوم الصين باستيراد أشياء أخرى من إفريقيا غير المواد الخام والطاقة.¹³

عليه، من أجل السير قدما في هذه العلاقة التعاونية تعتمد الصين على أدوات القوة الناعمة في إفريقيا، والتي تشمل ما يلي:¹⁴

- **معهد كونفوشيوس**: وهو مؤسسة تعليمية وثقافية غير هادفة للربح، ويسعى المعهد - حيثما وجد

خارج الصين - لتلبية مطالب الأفراد من مختلف البلدان والمناطق في العالم، والذين يرغبون في تعلم اللغة الصينية، وطبقا للموقع الرسمي لمعهد كونفوشيوس، حيث يوجد نحو 16 فرعاً له في الدول الإفريقية؛

- **صندوق التنمية الصيني - الإفريقي**: تأسس هذا الصندوق في 26 جوان 2007 بتمويل

قدره خمسة مليارات دولار؛ وقد بدأت المرحلة الأولى بتمويل قدره مليار دولار اضطلع بها بنك الصين للتنمية، وثمة من يرى أنّ التجربة العملية للتنمية الاقتصادية الصينية يمكن أن تكون مرجعا مفيدا للتنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية؛

- **البعثات الدراسية والتعليمية:** تقوم الجامعات الصينية بتوفير ما يقرب من نحو أربعة آلاف

منحة دراسية للطلاب الأفارقة سنويا، بالإضافة إلى وجود آلاف من الطلاب الآخرين الذين يوجدون في الصين للتدريب أو الدراسة على نفقة جهات أخرى؛

- **الدبلوماسية الصحية للصين:** تاريخ طويل في تقديم المساعدات الطبية لإفريقيا، فالفرق الطبية

الصينية تجوب معظم أنحاء إفريقيا لعلاج المرضى، وتدريب المتخصصين في المجال الطبي، كما تقدم الصين أيضا الأدوية والمعدات الطبية مجاناً للعديد من البلدان الإفريقية، وتدخل وزارة الصحة الصينية في برامج مشتركة لمنع وعلاج الأمراض المعدية، ومنها: الملاريا وفيرس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

عليه، استنادا إلى أهمية العلاقات الصينية - الإفريقية، طرح الرئيس الصيني السابق جيانج زيمين على المؤتمر الوزاري الصيني - الإفريقي الأول عام 2000 خطة للشراكة الجديدة تقوم على الاستقرار والمساواة والمنفعة المتبادلة، ويذهب بعض المحللين الأفارقة إلى القول إن العلاقات الصينية - الإفريقية تعد مهمة في إطار تعزيز قيم التنمية والاعتماد المتبادل بين الدول النامية، إذ تهدف القوة الناعمة الصينية إلى كسب عقول وقلوب الأفارقة بهدف إصلاح النظام الدولي السائد.

عليه فالصين، وهي القوة الأكثر أهمية في إفريقيا في مواجهة الولايات المتحدة حاليا، حيث نجحت بكين في تحويل علاقتها مع الدول الإفريقية من مساندة النظم الشيوعية إلى إقامة علاقات قائمة على المصالح المتبادلة، خاصة الاقتصادية؛ فثمة مصالح تدافع عنها الصين في القارة، وتتمحور في الشق الاقتصادي المتعلق بالمواد الخام الأولية والموارد النفطية حيث تستورد بكين أكثر من 25% من وارداتها النفطية من خليج غينيا والسودان، كما ارتبطت ببيع السلاح لعدة دول إفريقية مستغلة سياسة واشنطن في الحد من تدفق الأسلحة لمناطق الصراعات في إطار سياسات إنقاذها، واستغلت أيضا بكين خروج الولايات المتحدة من السودان عام 1995 لتحظى باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقا لأرقام عام 2004، كما نجحت بكين في مضاعفة التبادل التجاري مع إفريقيا.¹⁵

فكان من الملاحظ أنّ الصين أضحت في عام 2009 الشريك التجاري الأول لإفريقيا، حيث تطورت علاقاتها التجارية مع إفريقيا تطورا سريعا ففي عام 2012، وصل إجمالي تجارة الصين وإفريقيا إلى نحو 198،49 مليار دولار وتشكل الصادرات الصينية لإفريقيا نحو 85،319 مليار دولار، في حين بلغت الواردات الصينية من إفريقيا 113،171 مليار دولار؛ لكن ما هي النيات الحقيقية التي تفسر لنا هذا التوجه الاستراتيجي الصيني؟ يمكن القول - من وجهة النظر الصينية إنّ ثمة عوامل ثلاثة أساسية:¹⁶

✓ **العامل الأول:** رغبة الصين في دعم مركزها كقوة عالمية صاعدة من خلال تبني الخيار الاستراتيجي للتعاون بين دول الجنوب ولا شك في أن القارة الإفريقية تحتل مكانة بارزة ومهمة في هذا السياق؛

✓ **العامل الثاني:** زيادة الطلب الصيني على الموارد الطبيعية وسعيها لتأمين تلك الموارد ولا يخفى أن إفريقيا تمثل أكبر منطقة يمكن الاستثمار في مواردها الطبيعية كما أنّها تمتلك أعدادا كبيرة من الأسواق المفتوحة، وهو ما يوفر فرصا استثمارية هائلة للمؤسسات والشركات الصينية بالإضافة إلى ذلك، فإنّ هذه المشروعات الاستثمارية توفر فرصا للعمل يمكن أن تستوعب بعض العمالة الصينية الزائدة، وتطرح الحالة الأنجولية مثلا واضحا، حيث يعمل كثير من الصينيين في مشروعات الطرق وشبكة السكك الحديدية؛

✓ **العامل الثالث:** سعي الصين إلى تقويض جهود تايوان الرامية لإعلان الاستقلال، وقد ظهر واضحا نجاح الدبلوماسية الصينية في إبعاد تايوان عن إفريقيا ففي عام 2006، كانت تشاد آخر دولة تسحب اعترافها بتايوان، ولا يوجد سوى خمس دول إفريقية تعترف بنظام تايبيه دبلوماسيا.

مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم، كانت الدول الإفريقية أكثر استيعابا لبرامج الأمن الصينية مثل مبادرة الأمن العالمي الجديدة وغير المحددة التي أطلقها تشي جين بينغ، وهي إطار لتعزيز الترتيبات الأمنية الثنائية ومتعددة الأطراف المستوحاة من رؤية الصين للأمن المحلي والدولي، حيث أبدت الحكومات

الإفريقية مبادرة الأمن العالمي في قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي (FOCAC) في نوفمبر 2021 ومنتدى السلام والأمن الصيني الإفريقي الثاني في جوان 2022.¹⁷

لا تزال هناك حالة من عدم اليقين بشأن درجة تعزيز الوجود الصيني، ومن حالة عدم التدخل أو الدعم غير المباشر، يمكن للبلاد بسهولة أن تصلب مواقعها العسكرية وتصبح قوة متدخلة؛ ومن الممكن أن تسمح استثماراتها في شبكات المنطقة وعقدتها الإستراتيجية بحدود الوصول أو حتى التحكم في المنطقة (تقييد الوصول إلى موانئ معينة، أو قطع الإنترنت)، كما أنّ تأمين عدد متزايد من المواطنين في البلدان القريبة من حوض البحر الأبيض المتوسط يمكن أن يدفع بكين إلى نشر قاعدة هناك.¹⁸

أما وجهة النظر الإفريقية لدعم العلاقات مع الصين، فيمكن تفسيرها من عدة أوجه لعل أبرزها ما يلي:¹⁹

على المستوى السياسي: فإنّ الصين - من وجهة النظر الإفريقية - ليس لها تاريخ استعماري، فضلا عن انتمائها لمنظومة دول الجنوب؛ ولعل هذا التضامن بين دول الجنوب هو ما يجذب الأفارقة الذين يسعون إلى إنهاء وضعية القطبية الواحدة التي يشهدها عالم اليوم، كما أنّ المقعد الدائم للصين في مجلس الأمن يمثل مصدر حماية لكثير من الدول الإفريقية الصغيرة دون مقابل سياسي كبير؛

على المستوى الاقتصادي: يمثل الاقتصاد الصيني النامي مصدرا محوريا للاستثمار والتنمية في دول الجنوب وإذا كان تدفق الاستثمارات الصينية إلى إفريقيا لا يزال محدودا، وفقا للمعدلات العالمية، فإنّه يمثل قيمة كبيرة لبعض الدول الصغيرة في إفريقيا، كما أنّ النموذج الاقتصادي الصيني يطرح بديلا قد يكون ملائما، في ظل الانتقادات الإفريقية المتزايدة للنموذج النيوليبرالي الذي تدعمه واشنطن؛ ولعل الجانب الأكثر أهمية في العلاقة الصينية - الإفريقية هو أن الاستثمارات الصينية في القارة لا تكون مصحوبة بأية مشروطة سياسية أو اقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الغربية، وتوضح حالة كل من السودان وزيمبابوي هذا التوجه ولعل التحفظ الصيني الوحيد الذي تطرحه لدعم العلاقات مع الدول الإفريقية هو الحفاظ على مبدأ الصين الواحدة، أي عدم الاعتراف بتايوان، وعلى الرغم من ذلك، فإن التغلغل الصيني

في إفريقيا تحفه بعض المخاطر والإشكاليات، والتي تمثل محورا للنقاش والحوار في أدبيات التنمية الإفريقية داخل إفريقيا وخارجها.

هناك مقارنة ثالثة وهي مرتبطة باستخدام القوة الناعمة لعدد من القوى الصاعدة الجديدة في

النظام الدولي، حيث أفضت سياسات الصين الخاصة بالتمويل للمشروعات المائية في حوض النيل إلى تحدي الوضع القائم الذي كان يحافظ على هيمنة مصر المائية. وعليه، فقد أسهمت الصين في تزايد اهتمام إثيوبيا ودول منابع النيل باستغلال الموارد المائية للنهر دون الحاجة إلى موافقة مصر المسبقة؛ ولا شك في أن هذا المنظور الجديد قد أفضى إلى إثارة الصراع حول المياه في حوض النيل، حتى إن البعض بدأ يحذر من حروب المياه القادمة في المنطقة.

كما اتضحت علاقات الصين مع الدول الواقعة في شمال القارة الإفريقية من خلال بنائها

كجزء من مبادرة الحزام والطريق الخاصة بها؛ وقد أبرمت بكين اتفاقيات شراكة لمبادرة الحزام والطريق مع مصر والجزائر منذ عام 2014، ومع المغرب منذ عام 2016، كما وقعت مذكرات تفاهم مع ليبيا وتونس في عام 2018، وكان تصاعد التوترات السياسية مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الغربيين الآخرين حافزا لاستعداد دول المنطقة للانخراط في علاقات دبلوماسية واقتصادية وأمنية مع الصين، التي تعتمد التنمية الاقتصادية دون تدخل سياسي أو متطلبات معيارية، حيث يبدو أن نموذجها التنموي لقي صدى لدى العديد من الأنظمة في المنطقة على النقيض من نهج التنمية للنموذج الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة، وتعتبر **مصر** النقطة المحورية في سياسة الصين وفي مبادرة الحزام والطريق بسبب موقعها الجغرافي كمر إلى إفريقيا وأوروبا، وأكبر سوق تصدير للصين، إلى جانب قناة السويس التي تعتبر مهمة بشكل خاص لنقل البضائع الصينية، ومن أبرز المشاريع الصينية في مصر "المدينة الإدارية الجديدة" التي تقع على بعد 45 كيلومترا شرق القاهرة، في منتصف الطريق تقريبا بين العاصمة وقناة السويس؛ حيث تمول البنوك الصينية ما يقرب 85% من المشروع الذي تبلغ تكلفته 3 مليارات دولار أمريكي، وتقوم الشركة الصينية الحكومية للإنشاءات والهندسة (CSCEC) ببناء "منطقة الأعمال المركزية في المدينة"، أما في المغرب،

فتركز مشاريع البنية التحتية الحضرية الممولة من الصين في الغالب على إنشاء مناطق صناعية وتجارية حرة ومراكز مالية، بما في ذلك مدينة الدار البيضاء المالية ومجمع ميناء طنجة المتوسط، حيث سيتم إنشاء مركز لوجستي إقليمي للشركات الصينية، وعلى مقربة من الميناء الجديد، وصفت مدينة محمد السادس طنجة التقنية المخطط لها بأنها "أكبر مشروع استثماري صيني في شمال إفريقيا"، بلغت قيمة مركز التصنيع التكنولوجي هذا 10 مليارات دولار أمريكي، وأطلق عليه اسم "شغهاي شمال إفريقيا"، حيث بدأ البناء في عام 2019 في المدينة الذكية الجديدة التي ستضم العديد من المناطق الصناعية وتستضيف مائتي شركة صينية، في موقع استراتيجي على بعد بضعة كيلومترات فقط من مضيق جبل طارق؛ في حين أنّ الجزائر تحمل الرقم القياسي كأطول شريك اقتصادي للصين، أين تعود العلاقات بين البلدين إلى حرب الاستقلال الجزائرية، التي قدمت خلالها الصين الدعم السياسي والعسكري. اليوم، تأتي معظم واردات الجزائر من الصين، في الوقت نفسه، فإنّ الشركات الصينية راسخة بقوة في قطاعات الطاقة والبناء والإسكان الجزائرية كمحطة جديدة في مطار هواري بومدين في المدينة، والطريق السريع بين الشرق والغرب، والمجمعات السكنية منخفضة التكلفة، ومن المشاريع الأخرى ذات الطابع الرمزي والموجهة لتعزيز العلاقات السياسية والثقافية، البناء الصيني لوزارة الخارجية ودار الأوبرا في الجزائر والمسجد الكبير في الجزائر العاصمة، وتم تعليق الاستثمارات الصينية في ليبيا إلى حد كبير نتيجة للحرب الأهلية وعدم الاستقرار اللاحق. ومع ذلك، تستكشف الشركات الصينية حاليا فرص إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع في البلاد.²⁰

2. دور السياسة الصينية في التفاعلات الأمنية بعد الحراك العربي:

كان لموجات الاحتجاج في العالم العربي تأثير مزدوج على بكين؛ فمن ناحية، شككوا في ما أسماه جوشوا رامو "توافق بكين"، وهو نموذج التنمية الاقتصادية والسياسية الذي تدافع عنه الصين، فإنّ سقوط النظامين في تونس ومصر لم يبشر بالخير بالنسبة للاستثمارات الصينية الضخمة في المنطقة - حيث أن أكثر من 30% من الاستثمارات الصينية في الخارج تم التفاوض عليها في كثير من الأحيان، مع القوى في مكانها، كما أن مصر نحو 38 ألف مواطن متواجدين على الأراضي الليبية، وهم أكبر جالية صينية في

منطقة المغرب العربي بأكملها، كان سببا للقلق في بكين، وكسرا لتقليد عدم التدخل، حيث قامت الصين بتأجير أربع طائرات عسكرية من قاعدة شينجيانغ وإعادة نشر فرقاطتها شوتشو من خليج عدن إلى ليبيا من أجل إجلاء المغتربين لديها، مع طمأنة السلطات الليبية بالإنسانية الصارمة التي تلتزم بها ليبيا؛ من ناحية أخرى، ولذلك فإن التصويت على القرار (1973) في 2011 كان جزءا من حسابات معقدة للصين تهدف إلى ضمان حماية مواطنيها والحفاظ على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، دون المساس بالمبادئ الأساسية لدبلوماسيةها.²¹

إنّ "مبادرة الحزام والطريق" التي أطلقتها الصين عام 2013 من أكبر المشاريع الاقتصادية لها على الإطلاق، وتعكس إستراتيجية الصين لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في الإقليم من خلال استثمارات ضخمة في البنية التحتية، مثل الموانئ والسكك الحديدية، مما يدعم التنمية الاقتصادية ويسهل التجارة الإقليمية والدولية. ومع ذلك، فإن هذه المبادرة تأتي مع تحديات، بما في ذلك مخاطر زيادة الديون ونقص الشفافية في الاتفاقيات، مما قد يهدد سيادة دول المنطقة واستدامة مشاريعها. في الوقت نفسه، تعزز الصين وجودها الأمني بشكل غير مباشر عبر حماية الممرات التجارية الحيوية، مما يعكس تحولا جيوسياسيا نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب. باختصار، فإنّ المبادرة توفر فرصا كبيرة للتنمية، ولكنها تتطلب إدارة حذرة لضمان تحقيق التوازن بين المصالح الصينية واحتياجات دول المنطقة، عليه تعد الصين كشريك استراتيجي بديل عن الشركاء التقليديين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

كما تعتمد الصين على استراتيجيات متعددة لمواجهة التهديدات الأمنية في إفريقيا، مع تعزيز الاستقرار وحماية مصالحها دون التورط في صراعات مباشرة، من خلال مبادرة "الحزام والطريق" كما ذكرنا آنفا، حيث تستثمر الصين في مشاريع البنية التحتية التي تسهم في خلق فرص عمل وتقليل الفقر، مما يحد من الظروف التي تغذي هذه التهديدات. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الصين الدعم الأمني غير المباشر عبر تزويد الدول الإفريقية بمعدات مراقبة متطورة وتدريب قواتها الأمنية لتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، كما تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، مثل أنظمة المراقبة الذكية والأمن السيبراني، لمساعدة الحكومات الإفريقية على تعزيز أمنها الداخلي، هذا من ناحية؛ من ناحية أخرى، تدعم الصين المنظمات

الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي في جهودها لمواجهة التهديدات الأمنية، مع تجنب التدخل العسكري المباشر والاعتماد بدلا من ذلك على الشركاء المحليين لتنفيذ العمليات الأمنية، وفي المجال البحري، تساهم الصين في مكافحة القرصنة وتأمين الممرات التجارية الحيوية، خاصة حول القرن الإفريقي وخليج غينيا. باختصار، تعتمد الصين على مزيج من الأدوات الاقتصادية والأمنية والدبلوماسية لمواجهة التهديدات الأمنية، مع الحفاظ على نهج يتجنب المواجهات المباشرة ويعزز التعاون المثمر مع الدول الإفريقية، مما يعكس إستراتيجية ذكية تركز على تحقيق الاستقرار وحماية المصالح الصينية في القارة؛ هذا من جهة.

من جهة أخرى، فإنّ الانخراط في هذه المشاريع الاقتصادية من قبل الدول الإفريقية يقابله أيضا بيع الأسلحة الصينية فكما جاء في بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، أنّ الصين استحوذت على 5.9% من صادرات الأسلحة العالمية في الفترة 2020-2024، وهي حصة أقل قليلا مما كانت عليه في الفترة 2015-2019. وبينما تتطلع الصين إلى زيادة صادراتها من الأسلحة على مستوى العالم، لا يزال العديد من أكبر مستوردي العالم يختارون عدم شراء أسلحة رئيسية من الصين لأسباب سياسية، وذهب الجزء الأكبر من صادرات الأسلحة الصينية (77%) إلى دول في آسيا وأوقيانوسيا، تليها دول في أفريقيا (14%)، وقد وردت الصين أسلحة رئيسية إلى 44 دولة في الفترة 2020-2024، لكن ما يقرب من ثلثي صادراتها من الأسلحة (63%) ذهب إلى دولة واحدة فقط: باكستان.²²

تعتبر الصين أيضا أكبر مورد لدول غرب إفريقيا في الفترة ما بين 2020-2024، حيث شكلت 26% من واردات الأسلحة من غرب إفريقيا، تليها فرنسا (14%) وروسيا وتركيا (كل منهما يمثل 11%). في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية زودت دول غرب إفريقيا بنسبة 4.6% فقط من واردات الأسلحة الرئيسية في الفترة 2020-2024، إلا أنها كانت تمتلك أكبر عدد من المتلقين (10) من بين الموردين إلى غرب إفريقيا، حيث زودت الصين وفرنسا وتركيا تسع دول كل منها بأسلحة رئيسية.²³

خلال منتدى التعاون الصيني الأفريقي الذي عُقد في بكين عام 2024، تعهدت الصين بزيادة مساعداتها العسكرية للقارة، بما في ذلك ما لا يقل عن 140 مليون دولار أمريكي كمساعدات أمنية

وتدريب لـ 6000 عسكري و1000 شرطي في مختلف أنحاء إفريقيا، وفي عام 2024، نظم جيش التحرير الشعبي تمرينين ثنائيين منفصلين مع تنزانيا وموزمبيق، تحت مسمى "السلام والوحدة"، نُفذاً براً وبحراً، وركزاً على العمليات العسكرية لمكافحة الإرهاب، كما رست سفينة المستشفى التابعة للبحرية الصينية "سفينة السلام" في 13 دولة إفريقية على مدار العام، وقدمت خدمات طبية للسكان سعيًا منها لتوسيع نفوذها الأمني وتعزيز العلاقات الدفاعية، أيضاً سعت بكين إلى تعزيز التعاون العسكري مع الدول الإفريقية من خلال التبرع أو بيع معدات فتاكة وغير فتاكة، بما في ذلك ناقلات الجنود المدرعة، والطائرات المسيّرة، والأسلحة الخفيفة، وزوارق الدوريات، فضلاً عن توفير التدريب والتمويل للبنية التحتية والطائرات، وقد رسّخت الصين مكانتها كأحد أهم شركاء إفريقيا في مجال التعاون الفضائي، حيث تعمل على تطوير الأقمار الصناعية والبنية التحتية الفضائية، وتعزيز أنظمة الملاحية عبر الأقمار الصناعية "بيدو" لتلبية احتياجات الدول الإفريقية من المعدات والخدمات الفضائية.²⁴

ثالثاً: تقييم التكامل الروسي- الصيني في القارة الإفريقية

1. العلاقات الإستراتيجية بين روسيا والصين:

فيما يخص علاقات الصين الدفاعية مع روسيا، فقد عززتا شراكتهما الإستراتيجية، مدفوعة على الأرجح بمصلحة مشتركة في مواجهة الولايات المتحدة؛ ففي عام 2024، وسعت الصين وروسيا تعاونهما الدفاعي، مما زاد من وتيرة ونطاق وتعقيد مناوئتهما العسكرية المشتركة، كما رددت الصين وروسيا روايات بعضهما البعض بشأن التطورات الدولية ومجالات المصالح الوطنية لكل منهما، مع توسيع العلاقات الاقتصادية الواسعة بالفعل. وظلت بكين داعماً أساسياً للمجهود الحربي الروسي في أوكرانيا، حيث واصلت تقديم الدعم الدبلوماسي والصناعي والدفاعي والاقتصادي في ظل العقوبات الغربية استخلصت بكين أيضاً دروساً من الحرب الروسية الأوكرانية ذات صلة بسيناريو صراع تايوان، بما في ذلك المفاهيم العملية، والحاجة إلى أنظمة أسلحة حديثة بما في ذلك توسيع قدرته على الردع النووي، وتطوير قوة مشتركة حقيقية، وتحسين الخدمات اللوجستية، بالإضافة إلى ذلك، سعى جيش التحرير الشعبي إلى دمج

الملاحظات المتعلقة بفعالية المنصات ذاتية التشغيل والاتصالات الفضائية الموزعة (SATCOM)، وتحديات الحرب الحضرية، بسرعة في كل من هيكل القوات والتدريب العسكري، وعلى الرغم من النمو المستمر في علاقتهما، لا تزال بكين وموسكو غير راغبتين في إقامة تحالف دفاعي رسمي بضمانات أمنية متبادلة نظرا لوجود عدم ثقة متبادلة تجاه بعضهما البعض، مما يمنع على الأرجح التعاون في المجالات التي يعتبرها كل جانب حساسة، حيث امتنعت الصين عن تزويد روسيا بمساعدات فتاكة لاستخدامها في حربها ضد أوكرانيا، وقد سمح هذا لبكين بالحفاظ على علاقاتها الوثيقة مع موسكو مع تخفيف التكاليف المتعلقة بالسمعة أو التكاليف الاقتصادية المرتبطة بسلوك روسيا العالمي. وقد ركزت المناورات الصينية الروسية خلال السنوات القليلة الماضية بشكل أقل على عمليات القوات واسعة النطاق، ربما بسبب ضغط حرب روسيا ضد أوكرانيا في جويلية 2024، قامت الصين وروسيا بدورية قاذفات مشتركة في منطقة تحديد الدفاع الجوي الأمريكية في ألاسكا (ADIZ) لأول مرة، وفي أكتوبر 2024، نفذ البلدان أول دورية مشتركة لخفر السواحل، والتي جرت في بحر بيرينغ بالقرب من ساحل ألاسكا، بالإضافة إلى ذلك، في 29 و 30 نوفمبر 2024، نفذت القوات الجوية الصينية والروسية دوريتهما الجوية الإستراتيجية المشتركة التاسعة فوق بحر اليابان وبحر الصين الشرقي ومضيق مياكو، والتي شملت قاذفتين من طراز H-6N تابعتين لسلاح الجو الصيني وقاذفتين روسيتين من طراز (Tu-95) ومثلت هذه الدورية المرة الأولى التي تنشر فيها الصين قاذفات قادرة على حمل أسلحة نووية في دورية مشتركة مع روسيا للتعاون الصناعي الدفاعي؛ أيضا تستند الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا إلى التجارة الدفاعية الثنائية. وتواصل روسيا تقديم التقنيات والخبرات المتقدمة لدعم أهداف الصين الدفاعية والإستراتيجية، بما في ذلك الدفاع الصاروخي الباليستي، والملاحة عبر الأقمار الصناعية، ومشاريع الطاقة النووية، ومبادرات استكشاف الفضاء، وقد سعت الصين للحصول على تقنيات فضائية روسية إضافية، وخاصة محركات الطائرات، لتسهيل إنتاج الطائرات المقاتلة محليا، لكن روسيا كانت مترددة في تقديمها؛ في الوقت نفسه، قدمت

شركات الدفاع المملوكة للدولة في الصين مكونات حيوية ذات استخدام مزدوج، بما في ذلك الرادارات وأجهزة الاستشعار، لدعم إنتاج الأسلحة الروسية خلال حربها ضد أوكرانيا.²⁵ إذن فالصين وروسيا متوافقتين إلى حد بعيد في تعاونهما العسكري، والذي انعكس بدوره على توظيف سياستيهما الخارجيتين نحو الخارج وبالأخص في إفريقيا.

2. روسيا والصين أنموذج "للعسكرة الاقتصادية" في إفريقيا

بناء على ما تم تحليله في المحور الأول والثاني، يمكن أن نقمّ الشراكات الروسية-الصينية في إفريقيا على أنّها تتجاوز كونها علاقات تقليدية قائمة على تبادل المنافع، لتشكّل نموذجاً مركّباً يجمع بين النفوذ الأمني الروسي والتمدد الاقتصادي الصيني في إطار ما يمكن تسميته بـ"العسكرة الاقتصادية"؛ فقد كشفت التحليلات أنّ موسكو وبكين توظفان مزيجاً من الأدوات الصلبة والناعمة لتحقيق حضور استراتيجي متزايد داخل القارة، يتركز على إعادة تشكيل قواعد النفوذ الدولي وتغيير أنماط العلاقات مع الدول الإفريقية؛ وتبيّن من خلال دراسة الحالات أنّ التعاون بين الجانبين ليس مجرد تقارب ظرفي، بل هو تكامل موضوعي تُغذّيه مصالح مشتركة تتراوح بين تأمين الموارد، وتوسيع الأسواق، وإيجاد حلفاء جيوسياسيين في مواجهة الضغوط الدولية. ومع ذلك، يظل هذا التكامل محفوفاً بتحديات بنيوية تتعلق بتعارض المصالح أحياناً، وتفاوت الأدوات، واختلاف أولويات كل دولة، فضلاً عن حساسية البيئة الإفريقية التي تشهد هشاشة أمنية وسياسية في عدد من مناطقها، وتتيح نتائج البحث فهماً أعمق لطبيعة التحولات الجارية في إفريقيا، حيث تتشكل معادلات جديدة للنفوذ الدولي، تُعيد توزيع مراكز القوة، وتمنح روسيا والصين موطئ قدم متزايداً في ظل تراجع نسبي للحضور الغربي التقليدي؛ وبناء عليه، تؤكد الدراسة أن مستقبل العلاقات الروسية-الصينية في إفريقيا مرهون بقدرّة الطرفين على الحفاظ على توازن دقيق بين التعاون والتنافس، وبمدى استجابة الدول الإفريقية لهذه التحولات بما يضمن حماية سيادتها وتعظيم مكاسبها التنموية؛ وبذلك، يمكن القول إن الشراكات الأمنية والاقتصادية بين موسكو وبكين في إفريقيا تمثل أحد أبرز ملامح إعادة تشكيل النظام الدولي الناشئ، وتستدعي مزيداً من البحث العلمي لفهم أبعادها بعيدة المدى وتداعياتها على القارة والعالم.

إنّ البحث المقارن الذي يدرس تفاعل النفوذ الروسي والصيني مع النفوذ الغربي في إفريقيا، يساعد على فهم ديناميات التنافس الدولي بشكل شامل، مع إيلاء أهمية أكبر لدور المنظمات الإقليمية الإفريقية في التنسيق وإدارة الشراكات الدولية، بما يضمن انسجامها مع أولويات الأمن والتنمية في القارة. صحيح أنّ دراستنا انصبّت بتحليل أدوات القوتين في القارة الإفريقية، لكن تعتبر بداية سلسلة من الدراسات التي تصبو لتحليل أعمق لدور الفاعلين غير الحكوميين مثل الشركات الأمنية الخاصة الروسية وكيفية ارتباطها بالمصالح الاقتصادية الصينية في الدول غير المستقرة، مع ضرورة إجراء بحوث ميدانية للوقوف على تأثير هذه الشراكات على التنمية المحلية والمجتمعات الإفريقية؛ وكذا استشراف اتجاهات الشراكات الروسية-الصينية وتأثيرها على التحولات الجيوسياسية داخل القارة خلال العقود القادمة.

خاتمة:

توصلنا في الأخير إلى أنّ طبيعة العلاقة المتنامية بين روسيا والصين في إفريقيا، والتي تقوم على تكامل واضح بين النفوذ الأمني الروسي-خصوصا من خلال التعاون العسكري والشركات الأمنية الخاصة-والنفوذ الاقتصادي الصيني المتمثل في الاستثمارات الضخمة ومشاريع البنية التحتية، يكشف البحث أنّ هذا التكامل يخدم مصالح البلدين في تعزيز وجودهما الجيوسياسي والاقتصادي في القارة، خاصة في الدول الهشة أو التي تحتاج دعما أمنيا مقابل مشاريع اقتصادية طويلة المدى، كما يوضح التحليل أنّ هذه الشراكات تؤثر بشكل مباشر على البيئة الإقليمية الإفريقية، سواء عبر إعادة صياغة أولويات الأمن والتنمية، أو عبر دفع القارة نحو تنويع شركائها الدوليين بعيدا عن الاعتماد التقليدي على القوى الغربية. ومع ذلك، تبقى احتمالات التداخل بين التعاون والتنافس بين موسكو وبكين واردة، بحسب اختلاف المصالح أو السياقات المحلية للدول الإفريقية. في النهاية، توصلنا لنتيجة مفادها أنّ الشراكات الروسية-الصينية في إفريقيا ليست مجرد سياسة خارجية، بل هي جزء من تحوّل أوسع في بنية النظام الدولي، حيث تُعد القارة الإفريقية ساحة رئيسية لإعادة توزيع القوة بين القوى الكبرى الصاعدة .

حيث إنّ التنافس الجيوسياسي للدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية خاصة دفع القوى الأخرى مثل روسيا والصين إلى تعزيز وجودها في المنطقة الإفريقية والشرق الأوسطية عبر أدوات دبلوماسية واقتصادية؛ كما أنّ الشراكات الأمنية الصينية في قارة إفريقيا تُعد نموذجاً لاستخدام الهيمنة الناعمة لتحقيق أهداف إستراتيجية دون اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة؛ ومع ذلك، فإن نجاح هذه الإستراتيجية يعتمد على قدرة الصين على تحقيق التوازن بين تعزيز نفوذها واحترام مصالح دول المنطقة وحقوقها السيادية.

ارتأينا في الأخير وضع مجموعة من المقترحات للدراسة تتمثل فيما يلي:

- تشجيع الحكومات الإفريقية على تبني سياسات توازن بين الشراكات الدولية بما يحافظ على سيادتها ويمنع الارتكان لأي قوة خارجية؛
- تطوير آليات رقابية محلية لضمان أنّ الاستثمارات الأجنبية - سواء روسية أو صينية - لا تخلق تبعيات اقتصادية أو أمنية طويلة الأمد؛
- العمل على وضع إستراتيجية قارية تواجه عسكرة الاقتصاد وتضمن توجيه الشراكات نحو التنمية المستدامة؛
- تطوير قاعدة بيانات وطنية للاستثمارات الأجنبية جمع وتحليل بيانات حول المشاريع الروسية والصينية، وربطها بوزارة المالية والبنك المركزي لتقييم المخاطر المالية؛
- تعزيز الشفافية في العقود والاتفاقيات المبرمة مع موسكو وبكين، خصوصا في مجالات الطاقة والبنية التحتية؛
- تنويع الشراكات الدولية والاستفادة من المنافسة بين القوى الكبرى للحصول على أفضل العروض في مجالات الطاقة، والبنية التحتية، والأمن، دون الانحياز المطلق لأي طرف، سواء روسيا أو الصين، للحفاظ على مرونة سياسية وقدرة أعلى على المناورة؛
- إجراء تقييمات دورية للمخاطر المرتبطة بالوجود الأمني والاستثمارات طويلة المدى من قبل روسيا والصين، لتفادي أي تأثيرات مستقبلية على الأمن الوطني؛

- العمل على إنشاء مرصد إفريقي للنموذج الدولي يرصد تأثير القوى الكبرى-وفي مقدمتها روسيا والصين-على الأمن والتنمية في القارة؛
- تعزيز دور التجمعات الإقليمية مثل "الإيكواس والإيجاد" في تنظيم العلاقة بين الدول الإفريقية والشركاء الدوليين.

التهميش:

¹ Oumnia Boutaleb, «Impact des nouveaux acteurs régionaux sur les dynamiques africaines», Policy Center For The New South, N° (38), mai 2022, p. 04.

² Mathew Georges, and al; "Trends in International Arms Transfer 2024", Fact Sheet, (March 2025), p. 05.

³ Oumnia Boutaleb, Op.cit ; p. 04.

⁴ Mathew Georges, and al; Op.cit; pp. 07, 08.

⁵ Ibid; p.04.

⁶ Ibid; pp. 5-7.

⁷ "مصر حصلت على دفعات من قرض "الضبعة النووية" تجاوزت مليار دولار"، العربية، 01/8 /2024، شوهدي في 2025/12/10، أنظر:

<<https://www.alarabiya.net/aswaq/special%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1>>

⁸ Oumnia Boutaleb Op Cit. p07.

⁹ Ekaterina Stepanova, "Russia's Approach to the Conflict in Libya, the East-West Dimension and the Role of the OSCE", in: Andrea Dessi and Ettore Greco, **Search for Stability in OSCE's Role between Internal Obstacles and External Challenges** (Roma: Edizioni Nuova Cultura, 2018), pp. 91-93.

¹⁰ محمد طيفوري وصهيب محمود، "انقلابات الساحل: الأسباب الداخلية وتأثيرات التنافس الدول"، سلسلة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، (سبتمبر 2023)، ص ص 103-107.

¹¹ Elkaterina Stepanova, Op.cit; pp. 97-98.

¹² صوفي هارمان وويليام براون، تر: علي الحداد، "المكانة المتغيرة للقارة الأفريقية في العلاقات الدولية"، آفاق إفريقية، مج 12، ع 41، (2014)، ص ص 134، 135.

¹³ محمود عراقي، "الوجود الصيني في أفريقيا: رؤية تحليلية للعلاقات الصينية - الأفريقية"، آفاق إفريقية، مج 12، ع 41، (2014)، ص ص 137.

¹⁴ حمدي عبد الرحمن، "صراعات الهيمنة: الصيغ الأمنية الجديدة في إفريقيا"، السياسة الدولية، مج 49، ع 197، (2014)، ص ص 15-16.

¹⁵ خالد حنفي علي، "السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا... رؤى وأدوات متغيرة"، السياسة الدولية، مج 41، ع 163، (2014)، (2006)، ص 149.

¹⁶ حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص 16.

¹⁷ بول نانوتوليا، "تعميق العلاقات الصينية مع إفريقيا في ولاية تشي جين بينغ الثالثة، مركز أفريقيا للدراسات الإستراتيجية"، شوهدي في 2025/12/13، أنظر،

</africacenter.org/ar/spotlight/ar-chinas-deepening-ties-to-africa-in-xi-jinpings-third-term>

¹⁸ Nathalie Ruffie Philippe Gros et Vincent Tourret, « Stratégies de sécurité en Méditerranée », note N° 04, institue français des relations internationales, Paris,(Octobre 2018), p. 25.

¹⁹ حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق الذكر، ص 20.

²⁰ أفرو بوليسي، "ترجمات: شمال إفريقيا 2030 (الجزء 4)، مدن شمال إفريقيا: جهات فاعلة من أجل التنمية المستدامة أم مواقع للرؤى الحضريّة المستوردة؟"، نوفمبر 2023، شوهدي في 2025/11/28، أنظر،

<https://afropolicy.com/%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%86-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A5/>

²¹ Arnaud Siad, **L'intervention en Libye: un consensus en relations internationales ?** (Paris : le Harmattan, 2014), pp. 64, 65.

²² Mathew Georges, and al; Op.cit; p. 05.

²³ Ibid; p. 08.

²⁴ U.S. Department of Defense, Annual Report to Congress: Military and Security Developments Involving the People's Republic of CHINA, (2025), p.13.

²⁵ Ibid; pp. 11, 12.